مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 17 – العدد: 01 (2026)، ص: 595 - 610
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

الدور الريادي للمكتبات ومؤسسات المعلومات في دعم الاقتصاد المبني على المعرفة بالتركيز على تجربة المملكة العربية السعودية

The Pioneering Role of Libraries and Information Institutions in Supporting the Knowledge-Based Economy, with a Focus on the Experience of the Kingdom of Saud

جزار بديعة أميمة

[1] مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات والإعلام الآلي، جامعة غليزان (الجزائر)،

badiaaomayma.djezar@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/25 تاريخ القبول: 2026/05/14 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص:

هدفنا من خلال الدراسة إلى توضيح مكانة المكتبات ومؤسسات المعلومات في الاقتصاد القائم على المعرفة، باعتبار هذه الاخيرة هي الداعم الأساسي لاقتصاد مبني على المعرفة مما تتيحه من معلومات ومكتسبات الذي يعزز من كفاءة الموارد البشرية التي يتطلبها الاقتصاد القائم على المعرفة، هذا وقد ركزنا في هذه الدراسة على تجربة المملكة العربية السعودية في مجال إرساء وتأسيس اقتصاد قائم على المعرفة وذلك بالنظر إلى الدور الريادي للمكتبات ومؤسسات المعلومات التي أطلقتها والتي تخدم وتدعم محاور رؤية المملكة 2030 التي ركزت في مضامينها على تنويع الاقتصاد السعودي ليصبح واحد من أقوى الاقتصاديات في المنطقة ويضاهي اقتصاديات مجموعة العشرين.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: الاقتصاد القائم على المعرفة يعد مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، وهذه التفرقة الدقيقة بين المصطلحين تعد تتويجا لجهود الباحثين والخبراء في مجال التأصيل لهذا الفكر، ان المكتبات ومؤسسات المعلومات لها إسهام في الجهود التنموية من خلال تنمية مجتمع المعلومات، فمن خلال توظيف المعرفة وإدارتها يتبلور دورها في تحقيق توجهات الاقتصاديات نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

كلمات مفتاحية: المكتبات، مؤسسات المعلومات، المعرفة، المملكة العربية السعودية، الريادة.

تصنيف JEL: I25، O30، D83

Abstract:

This study aimed to clarify the status of libraries and information institutions in the economy, including the knowledge-based economy ,considering that these institutions are the main support for the establishment of a knowledge-based economy through the information and knowledge they provide in a way that enhances the efficiency of human resources required by the knowledge-based economy, the same study focused on the experience of the Kingdom of Saudi Arabia in the field of establishing a knowledge-based economy, in view of the pioneering role of libraries and information institutions launched by the Kingdom, which serve and support the axes of the Kingdom's Vision 2030; which focused in its contents on diversifying the Saudi economy to become one of the strongest economies in the region and comparable to the economies of the Group of Twenty. The same study has led to a number of results, including: The knowledge-based economy is an advanced stage of the knowledge economy. It also views the knowledge economy as one of the sectors of the knowledge-based economy, and this subtle distinction between the two terms is the culmination of the efforts of researchers and experts in the field of rooting this thought. Libraries and information institutions have a contribution to development efforts through the development of the information society. Through the use and management of knowledge, by employing and managing knowledge, its role in realizing the directions of economies towards a knowledge-based economy becomes clear.. There is also the keenness of the Kingdom of Saudi Arabia to enable the library sector and information institutions to contribute to supporting this economy.

Keywords: Libraries, information institutions, Knowledge, Kingdom of Saudi Arabia, leadership
JEL Classification: I25 ،O30 ،D83

1. مقدمة:

تعد المكتبات ومؤسسات المعلومات بوابة المعرفة والثقافة، كونها تساعد في ضمان التوثيق الحقيقي للمعرفة، كما تعاظم دور المكتبات ومؤسسات المعلومات خاصة مع دخول الاقتصاديات إلى زمرة مجتمع المعرفة، وذلك بما أتاحته هذه المؤسسات من فرص للحصول على المعلومات والأفكار والأعمال الإبداعية، والإفادة منها وتوظيفها في التعليم والتعلُم والبحث العلمي والدراسات التي تساعد على إيجاد حلول لمشكلات عرفتها البشرية، كما أسهمت المكتبات ومؤسسات المعلومات إسهاما كبيرا في التصدي للفجوة الرقمية وإرساء مضامين الاقتصاد المعرفي وذلك اعترافا منها بأهمية الثقافة المعلوماتية والحاجة إلى تنوعها وشعارها دوما الحق في المعرفة والانتفاع بها.

ومما لا شك فيه أن المكتبات ومؤسسات المعلومات أضحت اليوم تُعنى بتنظيم وترتيب وحماية المعرفة، ومع استفادتها من تقنية المعلومات والنظم الداعمة أصبحت مُوزعا للمعرفة بما يُسرع الوصول إليها، وهي تُعد في مجموعها أدوارا ريادية للمكتبات ومؤسسات المعلومات في سبيل دعم الاقتصاد المبني على المعرفة.

هذا ولقد أوجدت المملكة العربية السعودية نسيجا من المكتبات ومؤسسات المعلومات من شأنها رفد المجتمع وتلبية احتياجاته من المعلومات في الوقت المنظور، فالرصيد المعلوماتي والمصادر المعرفية التي تتيحها المكتبات السعودية ونظم الابتكار التي تبنتها ساهمت بشكل ريادي في نقل وتطوير المعرفة، وذلك بهدف الحفاظ على الثقافة ودعم السياسات الإستراتيجية الوطنية لاقتصاد المعرفة المتوافقة مع الرؤية الحكيمة للمملكة العربية السعودية، حيث أطلقت هيئة المكتبات السعودية إستراتيجية لتطوير قطاع المكتبات حتى يصبح مشارك في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة

إشكالية البحث:

من خلال هذا التوصيف نسعى إلى الإجابة على إشكالية مفادها: ما هي الأدوار الريادية للمكتبات ومؤسسات المعلومات في إرساء مضامين الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تسعى إلى تعزيزه المملكة العربية السعودية؟

2.1 أسئلة البحث:

يعد موضوع اقتصاد المعرفة وإدارتها من المواضيع التي تشغل بال الاقتصاديين اليوم، وهو الأمر الذي يستدعي البحث في مضامين هذه المعرفة، مصادرها وكيفية توظيفها في الاقتصاديات، قصد بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية مفادها: ما هو دور المكتبات ومؤسسات المعلومات في إرساء وتأسيس اقتصاد مبني على المعرفة باعتبارها منبع المعرفة والقائم على إدارتها؟

3.1 فرضيات البحث: يقوم هذا البحث على فرضيات هي:

- مؤسسات المعلومات والمكتبات لها دور فعال في دعم المعرفة المفضي إلى تطبيق إدارة المعرفة وتنشئة مجتمع معرفي؛
- توجد جاهزية واستعداد لدى الاقتصاديات لتصبح قائمة على المعرفة من خلال استغلال المعلومات والمعرفة؛
- لمؤسسات المعلومات والمكتبات السعودية مكانة في دعم رؤية المملكة 2030 الدافعة إرساء وترسيخ اقتصاد قائم على المعرفة.

1.4 منهج البحث:

تعد المكتبات ومؤسسات المعلومات محرك لتحفيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وهي مستوجبات لتحقيق اقتصاد مبني على المعرفة، فإتاحة الفرصة للحصول على المعلومات والأفكار ونشرها والحفاظ عليها كلها أدوار ريادية أكتسبتها المكتبات ومؤسسات المعلومات من أجل تحقيق نُقلة نوعية في الاقتصاديات على النحو الذي يجعلها قائمة على المعرفة، هذا وسيتم دراسة وتحليل الدور الريادي للمكتبات السعودية في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وذلك بما يتوافق مع طبيعة مشكلة البحث.

1.5 محاور البحث:

ستتم معالجة هذا المقترح البحثي وفق خطة تتضمن ثلاثة محاور هي على النحو الآتي:

المحور الأول: مكانة المكتبات ومؤسسات المعلومات في الاقتصاد القائم على المعرفة

المحور الثاني: دور وأهمية المكتبات ومؤسسات المعلومات في التأسيس لاقتصاد مبني على المعرفة؛

المحور الثالث: الدور الريادي للمكتبات السعودية في دعم الاقتصاد المبني على المعرفة المتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030

المحور الأول: مكانة المكتبات ومؤسسات المعلومات في الاقتصاد القائم على المعرفة

أصبحت المعرفة والمعلومات مجالا رحبا للتنافس العالمي، وموضوعا لمهن مستقبلية في إطار اقتصاد المعرفة، الذي ينطلق من عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ونشر المعرفة، وتعد المكتبات ومؤسسات المعلومات خادم لمجتمع المعرفة، ونواة اقتصاد المعرفة، الأمر الذي جعلها تتبوأ مكانة هامة في الاقتصاد المبني على المعرفة.

أولا- الاقتصاد القائم على المعرفة وخصائصه:

مثل اقتصاد المعرفة اتجاها جديدا في الرؤية الاقتصادية العالمية، وينظر إلى المعرفة كمحرك للعملية الإنتاجية والسلعة الرئيسية فيها، حيث تلعب دورا رئيسيا في إنتاج الثروة التي تعتمد كليا على رأس المال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة ثم كيفية توظيف المعرفة للاستفادة منها قصد الوصول إلى اقتصاد مبني على المعرفة.

1- مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تصبح فيه المعلومات والمعارف هي العامل الحاسم في عملية الإنتاج وفي تعريف آليات توزيع هذه الثروة واستهلاكها في المجتمع، ومن ثم رسم نمط حياة الأفراد وتوجيه سلوكهم وفي تحديد مستوى معيشتهم (الجبار، 2017، صفحة 95).

عادة ما يتم الحكم على اقتصاد بلد أنه اقتصاد قائم على المعرفة من خلال احتساب نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في إجمالي الناتج المحلي، وكذل في إجمالي العمالة (بابكر، 2021، صفحة 07)، وهو تحول اقتصادي تم رصده لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينات القرن الماضي، عندما فاقت نسبة العمالة في قطاعات الاقتصاد المعرفي نسبة العمالة في القطاعات الأخرى.

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اقتصاد المعرفة على أنه: ذلك الاقتصاد الذي تعد فيه المعرفة المحدد الرئيس للإنتاج والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز (Development, 1996, pp. 09-11).

إن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يمثل قيمة مضافة للمجتمع المعرفي، وتمثل المعرفة فيه محورا رئيسا، إذا انه يتناولها من جميع النواحي، توليد، نشر، نقل، إدارة واستثمار في بيئة تنافسية تضمن تحقيق التنمية المستدامة للبلد الذي يسعى للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة (الرابغي علي و الشماسي، 2018، صفحة 90)، فاقتصاد المعرفة يعكس قيمة ومكانة صناعة المعرفة أو قطاع المعرفة في الاقتصاد أو على مستوى المنظمة.

كما أن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، والذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتولدي الأفكار الجديدة (المالكي و عطية جمال، 2014، صفحة 47)، ففي ظل هذا الاقتصاد تعد الموارد البشرية المؤهلة والتراكم المعرفي من أهم الأصول الإنتاجية.

وفي بعض الأحيان يتم التميز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يُعد المصطلح الأخير مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، في حين يُنظر إلى اقتصاد المعرفة أحد قطاعات الاقتصاد القائم على المعرفة (المالكي و عطية جمال، 2014، صفحة 47).

فالاقتصاد القائم على المعرفة ينطلق من مكانة المعرفة والمعلومات والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي انه يعتمد على تطبيق مرتكزات الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

2- خصائص وسمات الاقتصاد القائم على المعرفة:

النظر إلى طبيعة الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يقوم على توليد وخلق المعرفة واكتسابها ونشرها فإنه ينفرد بجملة من الخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي، والتي نذكرها فيما يلي (شحاتة، 2021، الصفحات 56-57) (المالكي وعطية جمال، 2014، صفحة 47):

1- الاقتصاد القائم على المعرفة المورد الأساسي فيه هو المعرفة، فهو اقتصاد يقوم على توليد وخلق المعرفة ونشرها، كما يستند إلى منظور متكامل من المعرفة ويتعامل مع هذه الأخيرة بنظرة شمولية للعملية الإنتاجية؛ كما ينظر إلى المعرفة على أنها أحدى محددات التنافسية؛

2- الاقتصاد القائم على المعرفة يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، وذلك قصد الاستفادة من التطورات التقنية على النحو الذي يدفع التكامل الاقتصادي العالمي؛ ففي ظل هذا الاقتصاد تتجسد شراكة تتخطى الحدود، كما تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع، من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا؛

3- كثافة الاعتماد والإنفاق على البحوث والتطوير، فالاقتصاديات القائمة على المعرفة أصبحت تركز على مخرجات البحوث قصد الاستفادة منها؛ وأن مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة هو في مدى تنافسية رأس المال البشري؛

4- الدور المتنامي للابتكارات وتحويلها إلى منتجات فعلية، حيث أن الابتكار الذي يواكب الثورة المعرفية يجعل من الاقتصاديات القائمة على المعرفة تتميز بالريادة؛ مما يساعد على خلق وإيجاد المنتجات الأكثر إشباعا وإقناعا للمستهلك.

5- الاهتمام الكبير المتزايد بتعليم وتدريب المورد البشري، فمن خلال واحد من التعاريف السابقة والذي يشير إلى أن الموارد البشرية المؤهلة تُعد أصول الاقتصاد القائم على المعرفة، وحتى تصبح هذه الموارد مؤهلة فهي تحتاج إلى التعليم والتدريب المستمرين قصد زيادة الإنتاجية ورفع التنافسية، وهو الأمر الذي يتطلب بيئة قادرة على خلق جيل له القدرة على امتلاك أدوات لإدارة الاقتصاد الجديد.

6- في ظل اقتصاد المعرفة من الصعوبة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس وطني لأن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة، حيث أصبحت المعرفة تشكل عنصر الإنتاج الأساسي على النحو الذي أدى إلى وجود اقتصاد عالمي يهيمن على الاقتصاد الوطني (بن جيمة، 2018، صفحة 128).

ثانيا- دوافع الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة:

الاقتصاد القائم على المعرفة يملك قدرات هائلة على التكيف مع المتغيرات الجديدة والانسجام مع كافة الظروف والمواقف المختلفة التي تصاحب تدويل الاقتصاد وانفتاحه، وبذلك أصبح حتمية يجب الانتقال إليه وذلك بالنظر إلى جملة من المبررات منها (شحاتة، 2021، صفحة 58) (بشير، 2012، الصفحات 10-41):

1- الانتقال من إشكالية مواجهة الندرة التي كانت سائدة في الاقتصادية التقليدية إلى تحدي مواجهة الوفرة، حيث تصبح الحاجة ماسة إلى الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، وهذا يعد واحد من المبررات الداعية إلى التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة قصد الاستفادة من مستلزماته؛

2 - النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطوير، فضلا عن ظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة؛

3 - التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم في كافة المجالات، فمظاهر الثورة الصناعية الرابعة حتمت على الاقتصاديات الاستفادة مما أتاحته هذه الثورة على النحو الذي يجعل هذه الاقتصاديات قائمة على المعرفة،

4- تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثورة ومولد رئيسي للقيم المضافة، حيث أن الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة يدفع بالاقتصاديات إلى تعظيم الاستفادة من المعلومات والمعرفة وذلك بعد أن زاد الاعتماد عليها في الإنتاج، حيث أصبح نحو أكثر من 70% من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معرفيون؛

5- تحرير التجارة العالمية وتلاشي الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

6- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة؛

7- المنافسة المتزايدة أجبرت المنظمات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف؛

ما تجدر الإشارة إليه أن التحول نحو اقتصاد المعرفة لا يعني التخلي الكامل عن استغلال المواد الخام التي تهبها الطبيعة للإنسان، أو استبعاد الاقتصاد التقليدي، إذ تبقى المواد الخام مهمة ولكن الأهم فيها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية، كما يتطلب الأمر كذلك تأهيل وتدريب للموارد البشرية وفق نسق يتوافق مع طبيعة هذا الاقتصاد.

ثالثا- مُبررات الحاجة إلى تبني إدارة المعرفة من طرف المكتبات:

يُعد قطاع المكتبات أكثر القطاعات معنية بالتغيير، فعصر المعرفة جعل هذه المكتبات تواجه تحديات نقص الموارد المالية هذا من جهة وتغير احتياجات وتطلعات المستفيدين من خدماتها هذا من جهة أخرى، وبالنظر إلى الدور المناط بالمكتبات في نشر الثقافة

والمعرفة أصبحت معنية بأن تكون مراكز تعلم ومعرفة للمجتمع المستفيد منها، الأمر الذي حدا بها الاستفادة من توظيف إدارة المعرفة في تطوير أدائها وتحسين جودة خدماتها، وعليه فإن المكتبات ستستفيد من تطبيق وتبني إدارة المعرفة في الجوانب الآتية (عتيق خالد و جرجيس، 2014، صفحة 04) (غنايم و تودري، 2020، الصفحات 282-283.):

1- تحسين الاتصال بين الموظفين وتشجيع ثقافة المشاركة، ولإنجاح ذلك يتعين على العاملين بهذه المكتبات (عمال المعرفة) أن تكون لهم المعرفة اللازمة والكافية بالمفاهيم المختلفة لإدارة المعرفة المتعلقة بممارستها وكذا العوائق التي تحول دون تطبيقها، فضلا عن ذلك أن تكون للمكتبات قدرة على الانتفاع والاستفادة من المعلومات ومعرفة موظفيها من أجل خدمة احتياجاتها واحتياجات المستفيدين بشكل أفضل؛

2- إن تطبيق إدارة المعرفة في المكتبات خاصة منها الرقمية يسهل الاستفادة من مصادر المعلومات وسرعة الوصول إلى المعرفة واستخدامها لمن يحتاجها من الباحثين والطلبة، كما أن أثر تطبيق إدارة المعرفة في المكتبات قد لا يظهر جليا، بل يكتشف مع مرور الوقت، حيث يصبح العاملين بهذه المكتبات أكثر وعيا وخبرة فيما يتعلق بأداء العمل وتقديم خدمات المعلومات للمستفيدين ومعرفة احتياجاتهم، وهذا ما يتبلور في دور المكتبات في تشجيع العاملين بها على تعلم المعارف التي تسهم في رفع مستوى الخدمة المكتبية على النحو الذي يمكنها من استغلال المعرفة على أحسن وجه.

3- إن المكتبات قد تجعل من ممارسة إدارة المعرفة جزء من سلوكها الروتيني في إنجاز أعمالها وتطوير خدماتها سعيا لإرضاء المستفيدين منها، مما يستوجب على موظفي المكتبات أن لا يقتصر فهمهم لإدارة المعرفة على تنظيم الكتب والمجلات والبحث في الانترنيت عن المعلومات أو تجهيز مواد المكتبة للاطلاع عليها، بل يجب أن يفهم أن تطبيق إدارة المعرفة في المكتبة لابد أن يحسن استخدام المعرفة التنظيمية من خلال التعلم التنظيمي القائم على أساس العنصر البشري الذي يستند إليه في أي نجاح، فالمعرفة تتولد مما يتدفق من المعلومات المختزنة وتصبح متاحة للاستفادة منها من قبل الآخرين بدلا من بقائها مخفية دون فائدة؛

4- حظي تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في المكتبات باهتـــمام دولي، حيث عمدت الإفـــلا* (IFLA) إلى إنشاء قسم إدارة المعرفة لدعم تبنيه في مختلف المكتبات، وذلك بهدف:

- دعم ثقـــافة تطبيق إدارة المعرفة في بيئة المكتبات والمعلومات؛
- العمل على إيجاد إطار دولي للاتصال المهني في مجال المكتبات وفهم طبيعة وأهمية إدارة المعرفة؛
- تتبع تطورات إدارة المعرفة والتعريف بتطبيقاتها العملية في المكتبات.

*- الإفـــلا (IFLA) هو اختصار للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، وهو منظمة دولية غير حكومية مستقلة تمثل مصالح المكتبات ومرافق المعلومات والمستفيدين منها، تأسس الاتحاد باسكتلندا عام 1927، للمزيد: https://council.science/ar/member/ifla-international-federation-of-library-associations-and-institutions/

- عموما إن تطبيق إدارة المعرفة في المكتبات جاء إيمانا من هذه الأخيرة بدورها في بناء مجتمع المعرفة ومساهمتها في الجهد التنموي القائم على المعرفة، وما زاد في تعزيز هذا التوجه هو تحسن البنية التحتية لتطبيق إدارة المعرفة بالمكتبات على النحو الذي يجعلها رائدة في تقديم الخدمات للمنتفعين منها.

رابعا- دور المكتبات ومؤسسات المعلومات في اقتصاد المعرفة:

- تعد المكتبات ومؤسسات المعلومات مراكز للمعرفة ولها الأثر الكبير في التأثير على المجتمع، من حيث دورها في التقدم العلمي وتشجيع الابتكار لدى الأفراد على النحو الذي يدفع باتجاه تطوير الوضع الاقتصادي والبنية الاجتماعية، وذلك إسهاما من المكتبات ومؤسسات المعلومات في الجهود التنموية على كافة النواحي، فضلا عن تنميتها لمجتمع المعلومات، ومن منطلق توظيف المعرفة وإدارتها في المكتبات ومؤسسات المعلومات يتبلور دورها في تحقيق توجهات الاقتصاديات نحو اقتصاد قائم على المعرفة ويتمثل ذلك فيما يلي (غنايم و تودري، 2020، صفحة 287) (جعفر، 2022، صفحة 1065):

-نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع وكذا لدى العاملين في المكتبات ومؤسسات المعلومات فيما يتعلق بالعمل فيها، وبمحتوى وطبيعة المقتنيات والخدمات التي تقدمها للمستفيدين من خدماتها؛

- إنتاج المعرفة، توليدها ونشر المعرفة من خلال إتاحة المحتوى المعلوماتي للمستفيدين؛

- تعد المكتبات ومؤسسات المعلومات عناصر توليد رأس المال الفكري غير المادي والمتمثل في المعرفة التي تعد المصدر الرئيس للنمو التنافسية في العمل، فالخدمات التي تقدمها المكتبات ومؤسسات المعلومات للمستفيدين تعد خدمات أساسية لتنمية المهارات وهذا في ظل إدراك المكتبات والمؤسسات دورها المتزايد في ظل اقتصاد المعرفة (خلفان بن زهران، العبدلية، و الشهومية، 2022، صفحة 304)؛

- النظر إلى المهمة الأساسية للمكتبات التعامل مع مصادر المعرفة وإتاحتها لروادها فإن هذه المكتبات أصبحت في مركز التعامل والربط بين صانعي المعرفة ومستهلكيها، وإذا كانت المكتبات عموما تتعامل مع المعرفة من باب بث المعرفة للجمهور (نشرها) فإن المكتبات الأكاديمية تعد أكثر أنواع المكتبات نشاطا لخدمة اقتصاد المعرفة، فهي تقوم بإنتاج المعرفة وتحويلها منتجات وخدمات (خلفان بن زهران، العبدلية، و الشهومية، 2022، صفحة 300)؛

- إن المكتبات الالكترونية تعد أحد مجالات تطبيق اقتصاد المعرفة، على النحو الذي يسمح للمتعلم بالتأقلم مع اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي؛

- تؤدي مؤسسات المعلومات دورا محوريا في بناء مجمع المعرفة، وذلك بالنظر إلى وظيفة هذه المؤسسات المرتبطة بالتعليم والبحث وضمان استخدام المعلومات بطريقة مثمرة وتحليلها على النحو الذي يخدم الاقتصاد والتنمية؛ فجذوة المعرفة توجد في هذه المؤسسات بما تتضمنه من معلومات وأبحاث تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها في الاقتصاد، على النحو الذي يجعل هذا الأخير مبني على المعرفة وأكثر تنافسية واستدامة.

المحور الثاني: دور وأهمية المكتبات ومؤسسات المعلومات في التأسيس لاقتصاد مبني على المعرفة:

- تعد المكتبات ومؤسسات المعلومات صرح من صروح العلم وقاعدة أساسية، كما أصبحت هذه المؤسسات تمثل بيئة للنهوض بمجتمع المعرفة، في وقت أصبحت فيه السلع المعرفية والمعلومات من أهم السلع، مما جعل الاقتصاد القائم على المعرفة يتصدر الموضوعات الحديثة، فإنتاج المعرفة وتوزيعها من مهام المكتبات ومؤسسات المعلومات، مما حدا بهذه الأخيرة إلى الاستخدام الفعال للمعرفة على النحو الذي يؤسس ويعمل على إرساء اقتصاد قائم على المعرفة.

أولا- إسهامات المكتبات في دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

- تؤدي المكتبات دورا هاما في دعم اقتصاد المعرفة باعتبار أن المكتبات ومؤسسات المعلومات تضمن الحصول على المعلومات والمعرفة قصد الاستفادة منها، وتتمثل إسهامات المكتبات في هذا الاقتصاد في مايلي (دريس ومحاجبي، 2021، صفحة 87) (الحمزة و بن حجار، 2019، صفحة 167):

- تعمل المكتبات على تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات ذات الصلة باهتمامهم وحاجاتهم، فهي تضمن حق الوصول إلى المعرفة، فالمكتبات مؤسسات تصنع المعرفة وتعمل على نشرها وتوظيفها بكفاءة لتنظيم الأعمال وحل المشكلات الاقتصادية، كما أن المكتبات تحولت إلى قناة لتوجيه نتائج ابتكار المعرفة إلى قوة مثمرة وعملية في الاقتصاد، وهذا من شأنه ترسيخ مضامين الاقتصاد القائم على المعرفة؛

- إن المكتبات ومؤسسات المعلومات تدعم عملية التعليم المستمر للمستفيدين منها من خلال التدريب، خاصة وأن الاقتصاد القائم على المعرفة بحاجة إلى موارد بشرية مؤهلة لها دراية بإدارة المعرفة، ومن ثم فالمكتبات ومؤسسات المعلومات تضمن تدريب وتأهيل المورد البشري الكفيل عن طريق خدمة الدورات التدريبية لتعلم مجموعة من الموضوعات كالمهارات المختلفة التي تعزز مجتمع المعرفة الداعم لاقتصاد مبني على المعرفة؛

- وفق أجندة الأمم المتحدة يعد القرن الحالي قائما على اقتصاد المعرفة والمكون الرئيس للتنمية المستدامة، والدور مناط بالمكتبات ومؤسسات المعلومات في استثمار المعرفة في مجال بحوث التنمية المستدامة؛ كما أضحت المعرفة نوع جديد من رأس المال يقوم على الأفكار والخبرات، وأصبح يعبر عنها برأس المال المعرفي الذي يعد في الاقتصاد القائم على المعرفة أكثر أهمية من رأس المال المادي، وهكذا أصبحت التكنولوجيا والمعرفة هما العاملان الرئيسان للنمو والتنمية المستدامة في ظل هذا الاقتصاد (Walter. W & Snellman, 2004, p. 201)؛ كما ترتبط التنمية المستدامة بما تقدمه المكتبات ومؤسسات المعلومات من أنشطة وعمليات، من خلال ما تتيحه من معلومات ذات الصلة بالاقتصاد؛

- للمكتبات ومؤسسات المعلومات دور قيادي وريادي في إدارة المعرفة، فهدفها هو التوصل إلى المعرفة لخدمة المستفيدين منها والعمل على نشرها، كما أن المحرك الرئيس لاقتصاد القائم على المعرفة هو هذه الأخيرة، والذي يعتمد على توافر مقومات المعرفة داخل البلد، هذه المعرفة تضمنها المكتبات أو مؤسسات المعلومات، التي تعمل على نشر المعرفة بكل الطرق على النحو الذي يخدم أهداف الاقتصاد القائم على المعرفة؛

- منطلق اقتصاد المعرفة هو المعلومات والبيانات، وفي هذا السياق تعد البيانات السليمة المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساس الذي تقوم عليه المدن الذكية التي تعمل على تقديم حلول ذكية تتسم بالسرعة والفعالية، مثل إيجاد حلول لإدارة النفايات، وتنظيم المرور، كما أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بالدور البارز لمؤسسات المعلومات في تحفيز الاقتصاد الوطني للدول وتحقيق تنمية شاملة من خلال تطوير رأس المال المعرفي والجهود المبذولة من أجل التقليل من الفجوة المعرفية للأفراد في المجالات الاقتصادية الرقمية (السالمية و الشهومية، 2022، صفحة 55)، وهذا من شأنه أن يكون داعما للتوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة؛

- بالنظر إلى أهمية البحث العلمي ومخرجاته في المجال التنموي، فإن المكتبات ومؤسسات المعلومات تعد مراكز المعلومات وأماكن جيدة لنشر المعرفة، فالمكتبات ومؤسسات المعلومات لها دور في بناء اقتصاد معرفي مرتبط بقطاع التعليم العالي

والبحث العلمي، وذلك باعتبارها محركا للابتكارات ومؤسسات لتسويق المعرفة، وذلك بما تزخر به من معلومات ومعارف وما توفره من أبحاث من شأنها رفد الاقتصاديات القائمة على المعرفة ودعمها؛

ثانيا- دور اختصاصي المكتبات ومؤسسات المعلومات في إرساء اقتصاد قائم على المعرفة:

- تتأثر وتؤثر المكتبات ومؤسسات المعلومات في مجتمع المعلومات الذي يقوم على صناعة المحتوى المعلوماتي، الأمر الذي يستدعي قيام مهنيين متخصصين في بناء هذا المحتوى، فاختصاصي المكتبات ومؤسسات المعلومات لهم أدوار في نجاح هذه المكتبات والمؤسسات باعتبارهم مُدراء المعرفة والمعلومات.

- يعرف اختصاصي المعلومات بأنه شخص يهتم بإعداد وتجهيز المعلومات في مجال من مجالات المعرفة أكثر من اهتمامه بضبط الوثائق نفسها، وزاد الاهتمام بوظيفة اختصاصي المعلومات في المكتبات ومؤسسات المعلومات بعد ظهور مجتمع المعرفة، والحاجة إلى تنمية الوعي المعلوماتي، والحرص على إتاحة الاستفادة المثلى من المعارف والمعلومات.

- إن مهام اختصاصي المكتبات ومؤسسات المعلومات تتمثل في صناعة المحتوى المعلوماتي، تنظيم المعلومات وانتقائها، المشاركة في بناء وتصميم نظم آلية، فضلا عن التشبع بأخلاقيات التعامل مع وظيفة إدارة المعرفة ضمن منظومة مجتمع المعلومات (يوسف عبد الرحمن، 2020، الصفحات 33-34)، وهي في مجموعها مهام ووظائف من شأنها الإسهام في نجاح المكتبات ومؤسسات المعلومات في عصر اقتصاد المعرفة.

- هذا وقد جاءت الإتاحة الرقمية للمحتوي المعلوماتي لخلق فضاء معرفي يسمح بالنفاذ الحر للمعلومات، وذلك من خلال رقمنة الرصيد المعلوماتي وتخزينه الكترونيا، الأمر الذي يسهل عملية البحث عن المعلومة استناد إلى حق الإنسان في المعلومة والحد من احتكارها (علي محمد، 2022، صفحة 139)، فضلا عن دوافع اقتصادية من شأنها تعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة؛

- يضاف إلى ذلك وظائف أخرى لمختصي المعلومات والمكتبات في ظل اقتصاد المعرفة منها: وظيفة إنشاء البنية التحتية لمؤسسات المعلومات والمكتبات، وظيفة مستشار المعلومات، وظيفة مُعد وناشر للمعلومات والمعرفة، على النحو الذي يحقق أداء دور مؤثر لدى المستفيدين من المعلومات والمعارف التي تتيحها المكتبات ومؤسسات المعلومات في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة (السمير و جبارة، 2016، الصفحات 189-190).

- وعلى هذا الأساس فإن لاختصاصي المكتبات ومؤسسات المعلومات دور في دعم وإرساء اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال السماح بالبحث واستكشاف المعلومات المفيدة لمجتمع المعرفة وإضافتها إلى قاعدة معرفية ومن ثم نشرها قصد الاستفادة منها، وذلك على ضوء تكلفة وقيمة هذه المعلومات، ومع التطور التكنولوجي أصبح أخصائيو المكتبات والمعلومات معنيين بتهيئة، إيصال وإتاحة المعلومات والمعارف للمستفيدين والقائمين على المعرفة وتحليلها وتنظيمها ونشرها.

- المحور الثالث: الدور الريادي للمكتبات السعودية في دعم الاقتصاد المبني على المعرفة المتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030

أولا- مكانة المكتبات ومؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية:

أولت المملكة العربية السعودية اهتماما متزايدا بالمكتبات ومؤسسات المعلومات، حيث كان لها نصيبا ضمن خطط التنمية التي تبنتها المملكة العربية السعودية، وأصبحت هذه المكتبات والمؤسسات تشكل نواة لشبكة المعلومات في مجال التخطيط لمستقبل المملكة، ويظهر ذلك جليا في اهتمام القيادة الحكيمة للمملكة بهذه المؤسسات مواكبة لنهضة حضارية، وإدراكا منها بأهمية المكتبات ومؤسسات المعلومات ودورها في تنمية اقتصاد البلد وازدهاره، حيث انتشرت في مدن المملكة

وقراها مجموعة كبيرة من المكتبات التي ترمي إلى نشر الثقافة، وتوفير أوعية المعلومات للباحثين، وتشجيع الناشئة على الإطلاع والبحث في مصادر المعلومات، و لم تقتصر جهود خادم الحرمين الشريفين في تأمين مصادر المعلومات بل أمتد الأمر إلى إدخال التقنيات الحديثة التي تعتمد عليها هذه المؤسسات في تأدية وظائفها وتقديم خدماتها للمنتفعين منها؛ حيث تزخر المملكة العربية السعودية بالمكتبات ومؤسسات المعلومات التي تسهم بخدمة طالب العلم والمعرفة على غرار: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، مكتبة معهد الإدارة العامة، المكتبة الرقمية السعودية، وهي تمثل بحق نسيجا من مرافق المعلومات والمعارف، نالت دعم ضمن الخطط التنموية للمملكة.

هذا وقد أطلقت هيئة المكتبات السعودية إستراتيجية لتطوير قطاع المكتبات في المملكة العربية السعودية، وفق رؤية جديدة تستهدف الارتقاء بالمكتبات وتطويرها وتحويلها من مجرد وعاء معلوماتي إلى منصات ثقافية شاملة، تحتضن الأنشطة والفعاليات الجاذبة لأفراد المجتمع، إلى جانب دورها الأساسي المرتبط بتنمية العادات القرائية وإثراء المعرفة، ورفع مستوى الوعي المعلوماتي (درويش، 2021).

هذا وقد حددت هذه الإستراتيجية رؤية لقطاع المكتبات تتمثل في: مجتمع معلوماتي مشارك في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة، وارتكزت إستراتيجية هيئة المكتبات السعودية على ثلاث ركائز إستراتيجية، من شأنها الإسهام في نمو قطاع المكتبات بشكل عام، وفي تحسين الأداء، تتضمن: تنمية قطاع المكتبات وذلك من خلال التخطيط، وتطوير المعايير والأنظمة، والدراسات والإحصاءات، والتمويل والاستثمار، وتنمية الكوادر، في حين تمثلت الركيزة الثانية في تعزيز المشاركة المجتمعية، لزيادة مستوى الوعي المعلوماتي في المملكة، عبر تسهيل الوصول إلى خدمات المكتبات، والقيام بأنشطة التوعية والترويج لزيادة اهتمام المجتمع بخدمات المكتبات. فيما تناولت الركيزة الثالثة تطوير الكفاءة الإدارية والتشغيلية، وذلك لتطوير قدرات الهيئة لقيادة القطاع، وذلك من خلال تأمين بيئة عمل إيجابية، وتطوير قدرات منسوبي الهيئة، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين بفعالية (وكالات، 2023).

كما ترمي ذات الإستراتيجية إلى تسعة أهداف رئيسية، شملت دعم التحول الرقمي وتطوير كفاءة القطاع وتشجيع الابتكار والاستثمار، وتطوير منظومة مصادر التمويل، إضافةً إلى تحسين إتاحة الوصول لخدمات المكتبات ورفع مستوى الوعي المعلوماتي وتعزيز القراءات القرائية، وتنشيط المكتبات كمراكز للتعليم والثقافة والتنمية المجتمعية، وتوفير بيئة عمل جذابة وبناء قدرات داخلية متطورة وتفعيل الشراكات المحلية والإقليمية والدولية. (الربيعة، 2021)

ثانيا- مسيرة الاقتصاد القائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية

تحتل المملكة العربية السعودية مركزا محورياً في قلب العالمين الإسلامي والعربي فهي أرض لها تاريخ غني وشامخ، أسست نظاما اقتصاديا جديدا يهدف للوصول إلى اقتصاد متنوع ويحقق نموا مستداما، كما تمتلك المملكة اقتصادا قويا ومتناميا، وهو يعد من أفضل اقتصاديات دول الشرق الأوسط، فكافة التقارير الدولية تُشيد بنجاح الاقتصاد السعودي من حيث الأداء، وقدرته على السيطرة على المشكلات والمخاطر وتجاوزها.

هذا وقد أطلقت المملكة العربية السعودية جملة من الإصلاحات في تاريخها الحديث، وذلك على ضوء رؤية المملكة 2030، حيث كان لها أبلغ الأثر في تحقيق الاقتصاد السعودي معدل نمو قوي بلغ 8.7% عام 2022، وذلك وفق مجموعة من البرامج صُممت لترجمة هذه الرؤية إلى واقع.

وفي تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2022 كشف المركز الوطني للتنافسية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية عن تحقيق المملكة ثاني أفضل أداء، فيما بينت مؤشرات التقرير أن المملكة جاءت في المرتبة السابعة من بين دول مجموعة العشرين، متفوقة بذلك على كوريا الجنوبية، فرنسا، اليابان، إيطاليا، الهند، الأرجنتين، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، وتركيا.

وجاءت هذه التقارير لتؤكد على نجاح المملكة في مسيرة الاقتصاد المعرفي، خاصة بعد تحقيقها عالميا خلال عام 2022 المرتبة الأولى في التحول الرقمي في الشركات، والمرتبة الثانية في الأمن السيبراني وحجم سوق الأسهم من إجمالي الناتج المحلي، والمرتبة الثالثة في الإنفاق الحكومي على التعليم، والمرتبة الخامسة في الكفاءة المالية العامة، كما تقدمت المملكة خلال ذات العام إلى المرتبة الرابعة في الحرية المالية وحققت المركز السابع عالميا كأفضل النظم الضريبية.

ونتيجة لجهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تم إطلاق مجموعة من المنصات كان لها الفضل في ترسيخ قواعد الاقتصاد المعرفي، حيث أسست الوزارة منصة المعرفة الرقمية "ثينك تك" لتكون المظلة الآمنة لمشاريع التوعوية واستشراف التطورات التقنية الجديدة التي تهدف إلى رفع الوعي الرقمي، ولتساهم في خدمة أكثر من 3 ملايين مستفيد من المحتوى الرقمي، و100 ألف مستفيد من الفعاليات. كما أطلقت هذه المنصة مبادرات "قوافل المستقبل" و"المعمل الافتراضي" لزيادة الوعي بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، حيث بلغ عدد المستفيدين منها 31800 مستفيد، كما تم تنظيم أولمبياد الروبوت العالمي لأول مرة في المملكة، حيث تم تدريب أكثر من 800 فريق سعودي وأكثر من 2000 طالب على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ونتج عنها إطلاق منصة "الرحلات التعليمية" لاستشراف التطورات التقنية الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة، كما أطلقت المملكة برنامج "رواد التقنية" الذي ساعد في تطوير أربعة معسكرات وثلاث مسرعات أعمال و3000 حاضنة و50 نموذج عمل رقمي جديد، وساهم البرنامج في دعم استمرار رواد الأعمال وتحفيز دخول منشآت جديدة إلى السوق. (العلمي، 2022)

كما حققت المملكة المركز الرابع عالمياً في انتشار تقنية الجيل الخامس، وزادت سرعة الإنترنت بنسبة تجاوزت 400% مما أدى إلى تحسين جودة وسرعة خدمات الإنترنت المتنقلة في المملكة، ورفع جودة خدمات الاتصالات المقدّمة للمواطن، وخلال عام 2022 حافظت المملكة على مكانتها العالمية كسابع أسرع دولة من حيث سرعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول، والرابعة في سرعات إنترنت الجيل الخامس بمتوسط 264.7 ميجابت في الثانية (العلمي، 2022).

مما لا شك فيه أن نجاح المملكة العربية السعودية في ترسيخ قواعد الاقتصاد المعرفي سوف يؤهلها لتكون ضمن المراتب الأولى في العالم، كما أن هذه المؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد السعودي جعلت منه اقتصادا قائما على المعرفة، وتماشيا مع الهدف المتمثل في بناء هذا النوع من الاقتصاد فإن القرار الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية في التحول الرقمي يرتكز على الموارد البشرية، والتي تعد مدخلا هاما لتجسيد اقتصادا قائما على المعرفة.

هذا وسيشهد الاقتصاد المعرفي تدفقات الشركات الناشئة القائمة على التقنيات والتي ستتنامى بدورها وتساعد على التحول الاقتصادي للمملكة، وتعد الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) والتي أطلقت في أوت 2019 واحدة من أبرز الأمثلة على جهود التحول في المملكة، وكان الهدف منها قيادة الجهود التي تبذلها المملكة نحو مسيرة التحول الرقمي والتقدم التقني، وأطلقت ذات الهيئة فعالية تحت شعار "البيانات هي نفط القرن الحادي والعشرين"، ووفقًا لتقديرات هذه الهيئة ستساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بحلول عام 2030، كما أنشأت الهيئة بنك بيانات وطني لدمج حوالي 30% من الأصول الرقمية الحكومية، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الإنتاجية وتدعيم عمليات القطاع العام، ومن خلال تنفيذ إستراتيجية الذكاء الاصطناعي والتقدم التقني.

وعرف مؤشر اقتصاد المعرفة الصادر عن البنك الدولي (KEL) تحسن، وانتقلت المملكة العربية السعودية من المرتبة 76 سنة 2000 إلى المرتبة 42 عام 2020، وهذا يدل على تحسن التعليم والبحث العلمي والابتكار وتقنية المعلومات والاتصالات البرامج الممكنة لذلك (منصور، 2021، صفحة 445).

وهذه كلها مؤشرات ودلالات تدعم تقدم المملكة العربية السعودية في التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال مـُـمكنات هذا الاقتصاد التي حرصت القيادة الرشيدة للمملكة على توافرها في الاقتصاد السعودي، ليصبح هذا الأخير واحد من الاقتصاديات المنافسة لاقتصاديات مجموعة العشرين.

ثالثا- دور المكتبات ومؤسسات المعلومات السعودية في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة وفق مرئيات المملكة لعام 2030

تحرص المملكة العربية السعودية على الوصول إلى مجتمع معرفي مشارك في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ولأجل ذلك عملت على تمكين قطاع المكتبات ومؤسسات المعلومات ليكون مساهما في دعم هذا الاقتصاد، بما يقدمه من معلومات ومعرفة وذلك في وقت أبدت فيه مؤسسات المعلومات والمكتبات السعودية اهتماما واضحا في دعم رؤية المملكة 2030، هذا وسيتم التركيز على تجربة مكتبة الملك فهد الوطنية باعتبارها مركز إشعاع ثقافي رائد في مجال المعرفة وتحقيق التطور المعرفي في المملكة العربية السعودية على النحو الذي يجعل هذه المؤسسة المعلوماتية داعم لإرساء اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة.

1- مكتبة الملك فهد الوطنية ودورها الريادي في تحقيق رؤية المملكة 2030 لبناء اقتصاد قائم على المعرفة:

تم تجهيز وافتتاح مكتبة الملك فهد الوطنية في عام 1409 هجري الموافق ل 1989 ميلادي بغرض الحفاظ على النتاج الفكري والإرث العربي والإسلامي والتميز في تنظيمه وإتاحته لبناء مجتمع معرفي في المملكة العربية السعودية، إلى جانب حفظ المعلومات وإتاحتها من خلال تطبيق التقنيات المتقدمة، وقيادة أعمال المكتبات والمعلومات فضلا عن تنظيم المبادرات المعرفية لخدمة المجتمع والنهوض بالاقتصاد على أسس معرفية (عمري عبد الرحمن، 2022، صفحة 215)، حيث يرى الأمين العام لمكتبة الملك فهد الوطنية الأستاذ محمد عبد العزيز الراشد بأن هذه المكتبة هي المكتبة الوطنية الرسمية للمملكة العربية السعودية وهي المسؤولة عن حفظ تراث وفكر الأمة الإسلامية (الراشد، 2014، صفحة 17).

وتقدم مكتبة الملك فهد الوطنية مجموعة من الوظائف والخدمات التي تتمثل في الإيداع النظمي لكافة أنواع وأشكال مصادر المعلومات الصادرة في المملكة العربية السعودية، كما احتضنت هذه المكتبة مشروع توثيق الإنتاج الفكري الوطني الكترونيا، فضلا عن تبنيها العديد من المشروعات التي تندرج ضمن مبادرة الملك عبد الله للإثراء المعرفي.

يرى عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبد الرحمن المقبل بأن مكتبة الملك فهد الوطنية تضطلع بدور مهم في تعزيز المعرفة والمشاركة في النهضة المجتمعية، لما لها من دور رائد في إنشاء الفهرس السعودي الموحد ودعم تطبيقات الحكومة الالكترونية وتوفير أوعية المعلومات، وهذه المكتبة وصلت إلى درجة عالية من الإبداع المعرفي الذي يتمثل في السعة الكبيرة للأوعية المعلوماتية التي تضمها مختلف الوسائط المعرفية إلى جانب تقديم الخدمة المعرفية النوعية لروادها الباحثين على أعلى مستوى، وتتمثل رؤية المكتبة بأن تكون منارة للمعرفة وقائدة للمبادرات المعرفية المشتركة في المملكة العربية السعودية وإتاحتها لبناء مجتمع معرفي قادر على تأسيس اقتصاد مبني على المعرفة.

2- إسهام مؤسسات المعلومات والمكتبات في اقتصاد مبني على المعرفة على ضوء رؤية المملكة 2030:

مؤسسات المعلومات على تنوع اختصاصاتها اهتماما واضحا بالمشاركة في دعم رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي تهدف إلى التنمية الوطنية الشاملة، حيث تبنت مؤسسة المعلومات السعودية رؤية المملكة 2030 في برامجها وأنشطتها المختلفة، من خلال رسم خطة إستراتجية تتواءم مع خطط وإستراتيجيات الرؤية وصياغة أهدافها بما يتناسب مع أهداف ذات الرؤية، ويعتبر برنامج تنمية القدرات البشرية أحد برامج تحقيق هذه الرؤية والذي يتناسب برامج وأنشطة مؤسسات المعلومات بل إن ركائزه الأساسية تتواءم مع أهداف مؤسسات المعلومات السعودية، منها الإعداد لسوق العمل المستقبلي محليا وعالميا وإتاحة فرصة للتعليم من خلال توفير معارف نوعية للمتميزين في مجالات ذات أولوية عن طريق حصر مصادر المعلومات الوطنية المتخصصة في مجال العلوم والتقنية وحفظها وتنظيمها وإتاحتها عبر مكتبة رقمية للمستفيدين دون قيود (الحاجي، 2022)، مما يدعم الوصول إلى مجتمع معرفي على النحو الذي يؤسس لاقتصاد قائم على المعرفة، وذلك بالاستفادة من المعلومات والمعارف التي تضمن توفيرها مؤسسات المعلومات السعودية، وعلى النحو الذي يجعل هذه الأخيرة لها السبق في المشاركة لتحقيق برامج رؤية 2030 التي حملت في جوانبها محطات من شأنها التأسيس لاقتصاد سعودي قوي مبني على المعرفة.

الخاتمة:

يعد الاقتصاد القائم على المعرفة تحول جديد في الاقتصاديات الحديثة، اقتصاد أفرزته تكنولوجيا المعلومات على النحو الذي جعل تدفق المعلومات والمعرفة في ارتباط بالأنشطة الاقتصادية، مما حدا بالاقتصاديات خاصة المتقدمة منها إلى توظيف المعلومات والمعرفة في التأسيس لاقتصاد قائم على المعرفة، وانتقلت من صناعات تقليدية إلى صناعة معرفية، مستهدفة بناء مجتمع معرفي.

وتعد مؤسسات المعلومات والمكتبات المصدر والمنبع للمعلومات والمعارف التي تنبض بها الاقتصاديات الحديثة، فهذه المؤسسات لها دور في تحقيق التنمية الشاملة المؤدية إلى إرساء اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تم إشراك المكتبات ومؤسسات المعلومات ضمن مقتضيات التنمية، وذلك على ضوء بيان الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) الذي يؤكد على ضرورة التزام المكتبات بإتاحة المعلومات للمستفيدين منها، من خلال تعزيز فرص الحصول على المعلومات وتدعيم الابتكار، وهذا ما يؤكد دور ومكانة مؤسسات المعومات والمكتبات في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

إن المملكة العربية السعودية لها رؤية طموحة وهي رؤية المملكة 2030 التي حملت في جوانبها جمة من البرامج كان لها أبلغ الأثر في تحقيق أهداف الاقتصاد السعودي صُممت لترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، جعل اقتصاد المملكة مبنيا على المعرفة منافسا لأقوى الاقتصادية المتقدمة، كما كان أولت رؤية المملكة 2030 عناية بالمكتبات ومؤسسات المعلومات من خلال هيئة المكتبات السعودية حتى تصبح رائدة في المشاركة في الجهد التنموي لاقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية.

- **نتائج البحث:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج منها:

- الاقتصاد المبني على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يمثل قيمة مضافة للمجتمع المعرفي، وتمثل المعرفة فيه محورا رئيسا ويعكس قيمة ومكانة صناعة المعرفة أو قطاع المعرفة في الاقتصاد؛

- في ظل اقتصاد قائم على المعرفة يتم التركيز على الموارد البشرية الكفؤة ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتولدي الأفكار الجديدة؛

- الاقتصاد القائم على المعرفة مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، كما ينظر إلى اقتصاد المعرفة كأحد قطاعات الاقتصاد القائم على المعرفة، وهذه التفرقة الدقيقة بين المصطلحين تعد تتويجا لجهود الباحثين والخبراء في مجال التأصيل لهذا الفكر؛

- توجد مجموعة من المبررات والدوافع الداعية إلى التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، كما أن هذا التحول لا يعني استبعاد الاقتصاد التقليدي؛

- تعد المكتبات واحدة من مؤسسات المعلومات المعنية بنشر الثقافة والمعرفة وهي أحوج إلى توظيف إدارة المعرفة في تطوير أدائها وتحسين جودة خدماتها؛

- حظي تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في المكتبات باهتـــمام دولي من خلال الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات الذي يمثل مصالح المكتبات ومرافق المعلومات والمستفيدين منها؛

- أسهمت المكتبات ومؤسسات المعلومات في الجهود التنموية من خلال تنمية مجتمع المعلومات، فمن خلال توظيف المعرفة وإدارتها يتبلور دورها في تحقيق توجهات الاقتصاديات نحو اقتصاد قائم على المعرفة؛

- منطلق اقتصاد المعرفة هو المعلومات والبيانات والتي على أساسها تم إيجاد حلول ذكية لبعض المشكلات الاقتصادية؛

- أطلقت هيئة المكتبات السعودية إستراتيجية لتطوير قطاع المكتبات في المملكة العربية السعودية لجعل هذا القطاع مجتمع معلوماتي مشارك في بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة؛

- حرصت المملكة العربية السعودية على الوصول إلى مجتمع معرفي مشارك في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ولأجل ذلك عملت على تمكين قطاع المكتبات ومؤسسات المعلومات ليكون مساهما في دعم هذا الاقتصاد وذلك على ضوء رؤية المملكة 2030.

المراجع المعتمدة في البحث:

1. Development, O. f. (1996). *The Knowledge- based Economy*. OECD Documents, General Distribution, Paris.
2. Walter. W, P., & Snellman, K. (2004). The Knowledge Economy. *Annual Review of sociology , 30*.
3. *الاقتصاد السعودي ينمو 8.7% في 2022 بأسرع وتيرة خلال 11 عاما، من الموقع الالكتروني* https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/03/09، أطلع عليه بتاريخ: 2023/06/15.
4. الجوهرة بنت عبد الرحمن العبد الجبار. (2017). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي، مؤشرات على الاهتمام به في الجامعات السعودية. *مجلة مكتبة الملك فهم الوطنية ، الثالث والعشرون* (الأول).
5. الحجي خلفان بن زهران، رقية بنت خلفان العبدلية، و ابتسام بنت سعيد الشهومية. (2022). دور المكتبات العمانية في دعم اقتصاد المعرفة. *مجلة أريد الدولية لقياسات المعلومات والاتصال العلمي ، الثالث* (الرابع).
6. اميرة بنت مبارك السالمية، و ابتسام بن سعيد الشهومية. (31 أكتوبر إلى 02 نوفمبر, 2022). دور مؤسسات المعلومات في دعم تنفيذ خطة التنمية الخمسية العاشر (2021-2025) في سلطنة عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أنموذج. *ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: تكامل مؤسسات المعلومات والمعرفة الوطنية في الدولة، المكتبات والأرشيفات والمتاحف* . أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
7. إيمان جعفر. (31 أكتوبر -02 نوفمبر , 2022). التحليل الاستراتيجي لدور دار الكتب والوثائق القومية المصرية في بناء اقتصاد المعرفة. *ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: تكامل مؤسسات المعلومات والمعرفة الوطنية في الدولة، المكتبات والأرشيفات والمتاحف* . أبو ظبي،، الإمارات العربية المتحدة.
8. بشرى الربيعة. (2021). *التحول الرقمي يسيطر على خطة تطوير المكتبات السعودية*. تاريخ الاسترداد 03 جويلية , 2023، من https://www.independentarabia.com/node/226271: https://www.independentarabia.com/node/226271، أطلع عليه بتاريخ: 2023/07/03.
9. رانيا عبد ربه عمري عبد الرحمن. (31 أكتوبر إلى 02 نوفمبر, 2022). المكتبات الوطنية ودورها نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المكتبات الوطنية في دول الخليج العربي نموذجا،. *ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: تكامل مؤسسات المعلومات والمعرفة الوطنية في الدولة، المكتبات والأرشيفات والمتاحف* . أبو ظبي،، الإمارات العربية المتحدة.
10. ريم الرابغي علي، و ندى حميد الشماسي. (2018). الجهود السعودية في التحول نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة، برنامج بادر لحاضنات التقنية أنموذجا. *مجلة مكتبة الملك فهم الوطنية ، الرابع والعشرون* (الأول).
11. سامر بابكر. (2021). *اقتصاد المعرفة*. سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي.
12. سعيد بن عبد الله عتيق خالد، و جاسم محمد جرجيس. (25-27 مارس , 2014). إدارة المعرفة: مفهومها، وأهميتها وواقع تطبيقها في المكتبات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر مديريها. *ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر السنوي العشرون لجمعية المكتبات المتخصصة – فرع الخليج، مستقبل المهنة: كسر الحواجز التقليدية لمهنة المكتبات والمعلومات والتحول نحو مستقبل البيئة المهنية الرقمية* . الدوحة ، قطر .
13. شيماء صبحي إبراهيم شحاتة. (2021). مؤسسات المعلومات وآليات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، المكتبة المركزية لوزارة الموارد المائية والري نموذجا. *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات ، الثاني* (الثاني).
14. عامر بشير. (2012). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر -3- الجزائر .
15. عبد الله بن محمد المالكي، و محمود عبيد عطية جمال. (2014). جهود المملكة العربية السعودية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية لجامعة القصيم ، الثامن* (الأول).
16. علي حسين السمير، و شهرزاد حسن جبارة. (2016). دور اختصاصي المعلومات في التحول نحو اقتصاد المعرفة في سوية، دراسة ميدانية. *المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات ، العشرون* (الأربعون).

17. فواز العلمي. (2022). *نجاح الاقتصاد المعرفي السعودي بلغة الأرقام*. تاريخ الاسترداد 11 جويلية, 2023، من https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2022/07/05

18. فيصل درويش. (2021). *إطلاق إستراتيجية تطوير المكتبات في المملكة*. تاريخ الاسترداد 01 جوان, 2023، من https://www.alwatan.com.sa/article/1076973

19. محمد عبد العزيز الراشد. (أكتوبر, 2014). نهدف لإحداث نقلة عالمية. *مجلة المكتبة* (الخمسون).

20. محمد إبراهيم مهني غنايم، و مرقص حنا مقار تودري. (2020). متطلبات تطبيق عمليات إدارة المعرفة لدى الباحثين في العلوم التربوية باستخدام المكتبات الرقمية. *مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة* (110).

21. مريم بن جيمة. (2018). اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه. *مجلة البشائر الاقتصادية لجامعة بشار ، الرابع* (الأول).

22. مصطفى محمد علي محمد. (31 أكتوبر إلى 02 نوفمبر , 2022). نظم إدارة وإتاحة المحتوى الرقمي للمكتبات والأرشيفات والمتاحف الوطنية. *ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: تكامل مؤسسات المعلومات والمعرفة الوطنية في الدولة، المكتبات والأرشيفات والمتاحف* . أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

23. منير الحمزة، و العربي ميلود بن حجار. (2019). أداء عمال المعرفة بالمكتبات ومراكز المعلومات ودورها في تنمية الاقتصاد المعرفي. *مجلة كليات التربية* (الخامس).

24. نصيرة دريس، و عيسى محاجبي. (2021). دور المكتبات العامة في تعزيز التوجه نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بأدرار. *مجلة علم المكتبات، الجزائر ، الثالث عشر*.

25. هادية يوسف عبد الرحمن. (2020). *المكتبات الجامعية ودورها في بناء مجتمع المعلومات*. عمان، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.

26. هدى محمد عبد العزيز منصور. (2021). رؤية 2030 والتحول نحو الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية. *مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا* (الرابع).

27. هناي عبد اللطيف الحاجي. (31 أكتوبر إلى 02 نوفمبر , 2022). تأثير مؤسسات المعلومات السعودية في بناء ثقافة داعمة لرؤية 2030 لتحقيق التنمية الوطنية، دراسة تحليلية للبرامج والخدمات التي تتبناها مؤسسات المعلومات السعودية. *ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: تكامل مؤسسات المعلومات والمعرفة الوطنية في الدولة، المكتبات والأرشيفات والمتاحف* . أبو ظبي : الإمارات العربية المتحدة .

28. وكالات. (2023). *السعودية تعزز دور المكتبات بإستراتيجية لبناء اقتصاد المعرفة*. تاريخ الاسترداد 25 جوان , 2023، من https://www.sada-alsahel.net/news/66908